

تقييم التدخلات والتكنولوجيات الصحية دعماً للتغطية الصحية الشاملة

جمعية الصحة العالمية السابعة والستون،

بعد النظر في التقرير الخاص بتقييم التدخلات والتكنولوجيات الصحية دعماً للتغطية الصحية الشاملة،^١

وإذ تذكّر بالقرارات جص ١٩-٥٢ بشأن الاستراتيجية الدوائية المنقحة، وجص ٣٣-٥٨ بشأن التمويل الصحي المُستدام والتغطية الشاملة والتأمين الصحي الاجتماعي، وجص ١٦-٦٠ بشأن التقدم المُحرز في استعمال الأدوية على نحو رشيد، وجص ٢٩-٦٠ بشأن التكنولوجيات الصحية، وجص ٢١-٦٣ بشأن دور المنظمة ومسؤولياتها في مجال البحوث الصحية، وجص ٩-٦٤ بشأن استدامة هياكل تمويل قطاع الصحة والتغطية الشاملة؛

وإذ تُقر بأهمية وضع السياسات وصنع القرارات المسندة بالبيّنات في النُظم الصحية، بما في ذلك القرارات بشأن تخصيص الموارد، وتصميم نُظم الخدمات وترجمة السياسات إلى ممارسات، والتأكيد على أدوار ومسؤوليات المنظمة في مجال تقديم الدعم من أجل تعزيز نُظم المعلومات والقدرة على إجراء البحوث الصحية واستخدامها من جانب الدول الأعضاء؛

وإذ تشير إلى أن فعالية استخدام الموارد تُعد عاملاً حاسماً للأهمية في استدامة أداء النُظم الصحية، ولاسيما حيثما تسعى الدول الأعضاء في تحركها صوب بلوغ التغطية الصحية الشاملة إلى تحقيق زيادة كبيرة في إتاحة الأدوية الأساسية بما في ذلك الأدوية الجينية، والأجهزة والإجراءات الطبية، وغيرها من تدخلات الرعاية الصحية الرامية إلى تعزيز الصحة والوقاية والتشخيص والعلاج والتأهيل والرعاية الملطفة؛

وإذ تحيط علماً بأن التقرير الخاص بالصحة في العالم ٢٠١٠ يشير إلى هدر نسبة عالية من الإنفاق على الصحة تبلغ ٤٠٪ ومن ثم فهناك حاجة ملحة إلى وضع حلول منهجية وفعالة من أجل الحد من أوجه القصور وتعزيز استخدام التكنولوجيا الصحية على نحو رشيد؛

١ الوثيقة ج٣٣/٦٧.

٢ التقرير الخاص بالصحة في العالم ٢٠١٠. تمويل النظم الصحية: السبيل إلى التغطية الشاملة. جنيف، منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٠.

وإذ تُقرُّ بالدور البالغ الأهمية الذي يلعبه التقييم المستقل للتدخلات والتكنولوجيات الصحية، كبحث متعدد التخصصات في مجال السياسات، في توليد البيّنات من أجل إرشاد عمليات تحديد أولويات التدخلات الرامية إلى تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض والتشخيص والعلاج والتأهيل والرعاية الملطفة، واختيار هذه التدخلات وإدخالها وتوزيعها وإدارتها؛

وإذ تُؤكد على أنه من خلال منهجية البحث الدقيقة والمنظمة والعمليات الشفافة والشاملة، يمكن لتقييم الأدوية واللّقاحات والأجهزة والمعدات الطبية والإجراءات الصحية، بما في ذلك التدخلات الوقائية، أن تساعد على تلبية الطلب على المعلومات الوثيقة عن الجوانب المتعلقة بأمنية التكنولوجيات وكفاءتها وجودتها وملاءمتها ومردوديتها وفعاليتها، من أجل تحديد إذا كان ينبغي دمجها في تدخلات ونُظم صحية معينة ومتى ينبغي القيام بذلك؛

وإذ يساورها القلق إزاء عدم كفاية القدرة في معظم البلدان النامية على تقييم وبحث وتوثيق آثار التدخلات والتكنولوجيات الصحية على الصحة العمومية وآثارها الاقتصادية والتنظيمية والاجتماعية والقانونية والأخلاقية، مما يؤدي إلى عدم كفاية المعلومات التي يمكن أن توجّه السياسات الرشيدة والقرارات والممارسات المهنية؛

وإذ تُقرُّ بأهمية تعزيز القدرات الوطنية والتواصل والتعاون داخل الشبكات الإقليمية والدولية في مجال تقييم التدخلات والتكنولوجيات الصحية من أجل تعزيز السياسات الصحية المسندة بالبيّنات،

١- تحث الدول الأعضاء^١ على ما يلي:

(١) النظر في إنشاء نُظم وطنية لتقييم التدخلات والتكنولوجيات الصحية، والتشجيع على استخدام التقييم المستقل للتدخلات والتكنولوجيات الصحية استخداماً منهجياً في إرشاد القرارات الخاصة بالسياسات دعماً للتغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك تحديد أولويات التدخلات و/أو التكنولوجيات الصحية، واختيارها، وإدارة واستخدام نُظم الإمداد بالمشتريات، وكذلك صياغة حزم فوائد التمويل المستدام، وإدارة الفوائد المتعلقة بالأدوية بما ذلك كتيبات الوصفات الدوائية والمبادئ التوجيهية والبروتوكولات بشأن الممارسات السريرية لصالح برامج الصحة العمومية؛

(٢) تعزيز الصلة بين تقييم التكنولوجيات الصحية وبين التنظيم والإدارة، حسب الاقتضاء؛

(٣) القيام أيضاً بمراعاة استخدام الأساليب الراسخة والمتفق عليها على نطاق واسع، ووضع المبادئ التوجيهية الوطنية بشأن المنهجيات العملية ونُظم الرصد الخاصة بتقييم التدخلات والتكنولوجيات الصحية، حسب الاقتضاء، من أجل ضمان الشفافية والجودة وملاءمة السياسات فيما يتعلق بالتقييمات والبحوث ذات الصلة؛

(٤) مواصلة دمج وتشجيع تقييم التدخلات والتكنولوجيات الصحية في الأطر الوطنية، مثل الأطر الخاصة ببحوث النُظم الصحية، والتعليم المهني في مجال الصحة، وتعزيز النُظم الصحية، والتغطية الصحية الشاملة؛

١ وحسب الاقتضاء، منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي.

- (٥) النظر في تعزيز القدرة الوطنية على التواصل داخل الشبكات الإقليمية والدولية، من أجل تطوير الخبرات الوطنية وتجنب الازدواجية في الجهود واستخدام الموارد على نحو أفضل؛
- (٦) النظر في التعاون أيضاً مع سائر منظمات الصحة، والمؤسسات الأكاديمية، والرابطات المهنية في الدول الأعضاء، وسائر أصحاب المصلحة في البلد أو الإقليم من أجل جمع المعلومات والدروس المستفادة وتبادلها في سبيل صياغة وتنفيذ الخطط الاستراتيجية الوطنية بشأن بناء القدرات الخاصة بتقييم التدخلات والتكنولوجيات الصحية وإدخالها، وتلخيص أفضل الممارسات في مجال السياسات الصحية وعمليات صنع القرار الشفافة والمسندة بالبيانات؛
- (٧) تحديد الفجوات فيما يتعلق بتعزيز وتنفيذ السياسات الصحية المسندة بالبيانات، وتحسين نظم المعلومات والقدرات البحثية ذات الصلة، والنظر في التماس الدعم التقني وتبادل المعلومات وتقاسم الخبرات مع الدول الأعضاء الأخرى والشبكات الإقليمية والكيانات الدولية بما في ذلك منظمة الصحة العالمية؛
- (٨) تطوير وتحسين جمع البيانات عن تقييم التدخلات والتكنولوجيات الصحية وتدريب المهنيين المعنيين، حسب الاقتضاء، من أجل تحسين القدرات الخاصة بالتقييم؛
- تطلب من المدير العام ما يلي:**

-٢

- (١) تقييم حالة التدخلات والتكنولوجيات الصحية في الدول الأعضاء من حيث المنهجية والموارد البشرية والقدرة المؤسسية وتصريف الشؤون والصلة بين وحدات و/ أو شبكات تقييم التدخلات والتكنولوجيات الصحية وبين سلطات السياسة العامة، واستخدام نتائج التقييم، والمصالح في تعزيز القدرات والعوائق الماثلة أمام تعزيز القدرات؛
- (٢) إذكاء الوعي وتعزيز المعارف والتشجيع على ممارسة تقييم التدخلات والتكنولوجيات الصحية واستعمال ذلك في عمليات صنع القرارات المسندة بالبيانات في صفوف رسمي السياسات على الصعيد الوطني وغيرهم من أصحاب المصلحة، من خلال استخلاص أفضل الممارسات من تلك العملية، وأداء ومساهمة معاهد البحث ذات الكفاءة ووكالات وبرامج تقييم التدخلات والتكنولوجيات الصحية، وتبادل تلك التجارب مع الدول الأعضاء عبر قنوات وأنشطة ملائمة، بما في ذلك الشبكات العالمية والإقليمية والمؤسسات الأكاديمية؛
- (٣) إدراج مفاهيم ومبادئ تقييم التدخلات والتكنولوجيات الصحية في استراتيجيات المنظمة ومجالات عملها ذات الصلة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، ما يتعلق منها بالتغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك التمويل الصحي، وإتاحة الأدوية واللقاحات وغيرها من التكنولوجيات الصحية المضمونة الجودة واستعمالها استعمالاً رشيداً، والوقاية من الأمراض غير السارية والسارية وتبديرها العلاجي، ورعاية الأمهات والأطفال، ووضع سياسة صحية قائمة على البيانات؛
- (٤) تقديم الدعم التقني إلى الدول الأعضاء، ولاسيما البلدان المنخفضة الدخل، والمنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة وشركاء الصحة العالميين المعنيين، من أجل تعزيز القدرة على تقييم التدخلات والتكنولوجيات الصحية، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، وضع إرشادات وأساليب وعمليات واستخدامها على الصعيد العالمي استناداً إلى الممارسات المتفق عليها دولياً؛

(٥) ضمان القدرة الكافية على جميع مستويات المنظمة، والاستفادة من شبكات خبرائها والمراكز المتعاونة معها وغيرها من الشبكات الإقليمية والدولية، من أجل تلبية الطلب على الدعم لتيسير اتخاذ القرارات القائمة على البيانات في الدول الأعضاء؛

(٦) دعم تبادل المعلومات والتجارب وبناء القدرات في مجال تقييم التدخلات والتكنولوجيات الصحية من خلال آليات وشبكات تعاونية على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري، إلى جانب الحرص على جعل تلك الشراكات فعالة وناجعة ومستدامة؛

(٧) تقديم تقرير إلى جمعية الصحة العالمية التاسعة والستين، عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة التاسعة، ٢٤ أيار/ مايو ٢٠١٤
ج٦٧/ المحاضر الحرفية/٩

= = =